الصباح AL-SABAH

سقوط صاروخ داخل مطار بن غوريون وتوقف حركة الطيران

إقالة غالانت في الصحافة الإسرائيلية : نتنياهو يقودنا للهاوية

«وكالات»: أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بسقوط صاروخ في مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب، وقد أكدت القناة 12 الإسرائيلية وقف حركة الطيران في مطار بن غوريون عقب سقوط الصاروخ.

من جهتها، أفادت الشرطة الإسرائيلية بسقوط شظايا صواريخ في منطقة تل أبيب الكبرى دون وقوع إصابات.

وقد بثت منصات إسرائيلية على تليغرام، قبل قليل، مشاهد تظهر تصاعد أعمدة الدخان قرب مطار بن غوريون في تل أبيب.

وتظهَر مشاهد أخرى لتضرر سيارة في رعنانا شمال تل أبيب جراء سقوط شظايا صاروخ أطلق من لبنان.

وقد هوت أعداد الركاب في مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب 43 في المئة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، إذ دفعت تداعيات حرب إسرائيل على غزة المستمرة منذ 7 أكتوبر 2023 شركات الطيران إلى الانسحاب أو تقليص الرحلات الجوية، وفق ما ذكرت بلومبيرغ.

وقالت سلطة المطارات في إسرائيل إن مطار إسرائيل الرئيسي استقبل 10.85 ملايين مسافر دولي بين يناير وسبتمبر الماضيين، تراجعًا من 19.01 مليونا في الفترة المقابلة من 2023.

وأشارت إلى أنه نتيجة للخدمات المحدودة التي تقدمها شركات الطيران الأجنبية، يسافر المزيد من الركاب الآن على متن شركات الطيران الإسرائيلية، والتي شهدت نموًا في حركة السفر بنسبة تصل إلى 25 في المئة.

وأوقفت العديد من شركات الطيران خدماتها إلى إسرائيل واستأنفتها مرارا وتكرارا منذ 7 أكتوبر 2023، ومع تصاعد الحرب لتشمل لبنان، وسط مزيد من الاضطراب في حركة السفر بالمنطقة، وفق الوكالة.

وجددت وكالة سلامة الطيران التابعة للاتحاد الأوروبي توصيتها بأن تتجنب الطائرات التجارية المجال الجوي الإسرائيلي واللبناني، ما دفع عددا من الشركات إلى التوقف عن الطيران إلى البلدين.

ووفق بلومبيرغ، تضطر شركات الطيران التي تحلق فوق المنطقة إلى اتخاذ مسار أكثر التفافا باستخدام المجال الجوي لدول أخرى لتجنب نقاط الاشتعال المحتملة.

من جهة أخرى انشغلت الصحافة الإسرائيلية أمس الأربعاء بقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت، والذي سلط الضوء من جديد على الخلافات السياسية داخل حكومة الاحتلال، وأعاد إلى الواجهة أزمة التعديلات القضائية عام 2023.

وبينما أثارت هذه الإقالة عاصفة من ردود الفعل في الأوساط السياسية والإعلامية وخرج الآلاف من الإسرائيليين إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم ومعارضتهم الخطوة اتسمت عموم ردود فعل الكتّاب والمحللين في الصحف الإسرائيلية بالنقد الشديد لهذه الخطوة، مع تسليط الضوء على أسبابها وتداعياتها.

ونورد في هذا التقرير آراء 3 من أبرز الكتّاب والمحللين في الصحف الإسرائيلية، وهم المحلل العسكري ناحوم برنياع من صحيفة يديعوت أحرونوت، ويوسي فيرتر المحلل السياسي من صحيفة هآرتس، بالإضافة إلى بن كسبيت المحلل السياسي البارز في صحيفة معاريف.

تناول ناحوم برنياع قرار إقالة غالانت من زاوية حساسة، محذرا من تداعياته على الأمن القومي الإسرائيلي وعلى العلاقة بين الجيش والمجتمع، فضلا عن تأثيره على المكانة الديمقراطية المزعومة لإسرائيل.

ويرى برنياع أن غالانت لم يكن يعارض نتنياهو بشكل شخصي، وإنما كان يعبر عن مخاوف حقيقية تجاه تأثير الإصلاحات القضائية على التماسك الداخلي للجيش وعلى قدرة الجنود على تنفيذ مهامهم.

وكتب برنياع «في حين أن السياسيين قد يتعاملون مع الجيش على أنه مؤسسة خاضعة للقرارات العليا فإن الجنود والضباط يرون في الجيش حصنا لهم، وإقالة غالانت قد تزرع بذور الشكوك والانقسامات داخل هذه المؤسسة».

ويوضح برنياع أن غالانت كان يسعى إلى منع تسييس الجيش، محذرا من أن «الجيش الإسرائيلي هو مؤسسة يلتف حولها الإسرائيليون»، وأن إقالة وزير دفاعه بهذا الشكل قد تؤدي إلى التصدع وتحويل الجيش إلى ساحة للجدالات السياسية.

ويضيف «لقد حاول غالانت حماية المؤسسة العسكرية من تسييس قد يعصف باستقلاليتها ويضعف جاهزيتها القتالية».

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

كما يتهم نتنياهو بأنه يسعى إلى السيطرة على جميع مفاصل الحكومة دون اعتبار لتحذيرات العسكريين.

ورغم أنه يعتبر أن وزير الدفاع الجديد يسرائيل كاتس هو «سياسي مخضرم ومتمرس يسبح جيدا في مستنقع مركز الليكود» فإنه يقول إن «إدارة الحرب ليست الوظيفة التي تدرب عليها».

ويضيف «قد يكون الجيش قادرا على الاستغناء عن وزير دفاع، ولكن ماذا سيحدث للاتصالات المعقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية؟ على افتراض أن كاتس يجلب هناك الحكمة الدبلوماسية نفسها التي جعلته يتشاجر مع كل دولة ممكنة في دوره كوزير للخارجية، فنحن في ورطة».

ويرى المحلل العسكري الإسرائيلي أن «قرار إقالة غالانت قد يؤثر على صورة الحكومة داخليا وخارجيا»، ويتساءل «كيف ستؤمن دول العالم بقوة واستقرار الجيش الإسرائيلي إذا كانت قراراته تتعرض للتغيير والتلاعب وفقا للمصالح السياسية؟».

ويحذر برنياع أيضا من أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى المزيد من الانشقاقات داخل الائتلاف الحكومي وتزعزع الثقة الشعبية بقيادة نتنياهو.

ويختم مقاله بتعليق لافت جاء فيه أن «بعض الديمقراطيات تموت بين عشية وضحاها، في حمام دم ديمقراطيتنا تموت ببطء وتدريجيا وبهدوء».

وفي هآرتس، قدّم يوسي فيرتر تحليلا شاملا لخلفيات وتداعيات إقالة غالانت، مركزا على أن هذه الخطوة تأتي في سياق التحولات السياسية الكبرى التي تشهدها إسرائيل.

ويرى فيرتر أن هذا القرار هو محاولة من نتنياهو للسيطرة على جميع المراكز التي قد تعارض أجندته الإصلاحية.

ويضيف «إقالة غالانت لم تكن مفاجئة، فهي تتماشى مع أسلوب نتنياهو الذي لا يقبل المعارضة الداخلية ويعتبرها تهديدا شخصيا لأجندته».

ويرى فيرتر أن نتنياهو يعتبر الجيش بثوابت إسرائيل الأمنية والاجتماعية من أجل مصالح سياسية قصيرة الأمد».

ويختم فيرتر مقاله بأن «هذا هو الهدف الوحيد للحرب الذي يهم نتنياهو حقا: الإبحار بسفينة ائتلافه العنصري حتى أكتوبر 2026 (موعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة) والوصول إلى هذا التاريخ بعد تجميع الأجزاء المطلوبة لانقلاب متجدد، وهو ما سيتسبب في تفاقم المشكلة».

أما بن كسبيت الكاتب والمحلل السياسي الأكثر شهرة في صحيفة معاريف فيبدأ مقاله بتسليط الضوء على الدور الذي لعبه يوآف غالانت في الحرب، مشيرا إلى أن غالانت كان قد اتخذ مواقف حاسمة في التعامل مع الأزمات العسكرية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بإيران وحزب الله.

ويعتبر بن كسبيت أن خلافات غالانت السياسية مع نتنياهو بشأن كيفية إدارة شؤون الدولة والأمن قد تزايدت، مما أدى إلى إقالته في لحظة حساسة، مشيرا إلى أن «رئيس الأركان هرتسي هاليفي ورئيس الشاباك رونين بار باتا في مرمى نيران نتنياهو في سعيه لبناء حكومة خاضعة تماما لصورته واستبعاد أي شخص قد يشكل تهديدا له».

كما تحدث المحلل الإسرائيلي عن توقيت الإقالة، فقال «تم اختيار التوقيت بعناية: عشية الانتخابات الأمريكية، وعندما ينتظر الجمهور بفارغ الصبر هجوما إيرانيا»، وهو الأمر الذي يشير -حسب بن كسبيت- إلى أن «نتنياهو كان يهدف إلى إبعاد الأنظار عن قضايا أخرى في إسرائيل، مثل التحقيقات الجارية في مكتبه، والتركيز على الملف الأمني».

وسلط بن كسبيت الضوء أيضا على أن «الإقالة حصلت في خضم تحقيقين مكثفين من الشاباك والشرطة فيما يحدث في مكتب رئيس الوزراء، ففي المقام الأول تم فحص قناة سرقة وتهريب مواد سرية للغاية من المخابرات العسكرية إلى عناصر مقربين من نتنياهو سربوها من أجل القيام بـ«عمليات تأثير» على الجمهور الإسرائيلي، هذا ضرر فوري ومستمر لمصادر الاستخبارات وللحياة البشرية وللجهود المبذولة لإعادة الرهائن، وفقا لمصادر مطلعة على التحقيق».

وأضاف «ويبدو أن التحقيق الثاني -الذي أعلن عن وجوده الآن- يتناول محاولة لإزالة أو تغيير أو حذف البروتوكولات والوثائق والشهادات المختلفة من المكاتب الحساسة للغاية والمواد المتعلقة بالحرب».

ويدعو بن كسبيت كذلك إلى التأمل في الدوافع السياسية وراء هذا القرار، مشيرا إلى أن إقالة غالانت كانت خطوة تهدف في المقام الأول إلى «الحفاظ على التحالف وإدامة تهرب الأرثوذكس المتطرفين من التجنيد».

قطر: الموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة 90.6 في المئة

نسبة المشاركة في الاستفتاء بلغت 84 في المئة ممن يحق لهم التصويت من المواطنين

«وكالات» : أعلن وزير الداخلية القطري رئيس اللجنة العامة للاستفتاء الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني أن مشروع التعديلات الدستورية على الدستور الدائم لدولة قطر حصل على نسبة موافقة شعبية بلغت 90.6 في المئة من إجمالي الأصوات الصحيحة.

وأوضح الوزير أن نتائج الاستفتاء الذي أجري الثلاثاء، أسفرت عن مشاركة 84 في المئة ممن يحق لهم التصويت من المواطنين، حيث بلغت نسبة الأصوات الموافقة على تعديلات الدستور 89 في المئة، في حين بلغت نسبة الأصوات غير الموافقة 9.2 في المئة.

وقد بلغت نسبة الأصوات غير الصحيحة 1.8 في المئة.

وتوجه الناخبون في قطر الثلاثاء إلى صناديق الاقتراع للتصويت على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024، وذلك بناء على المرسوم الأميري الذي أصدره أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بدعوة المواطنين كافة للمشاركة في استفتاء عام على تعديلات في الدستور الدائم للدولة.

وتشمل التعديلات الدستورية التي تم التصويت عليها استبدال نصوص عدد من المواد منها المادة «77»، حيث جاء النص المقترح كالتالي «يتألف مجلس الشورى من عدد لا يقل عن 45 عضوا، ويصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري»، بعد أن كان «يتألف مجلس الشورى من 45 عضوا. يتم انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الـ15 الآخرين من الوزراء أو غيرهم، وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم».

ويعد الاستفتاء الحالي هو الثاني في تاريخ قطر بعد أول استفتاء أجري عام 2003 لإقرار مشروع الدستور الدائم في البلاد، وتمت الموافقة على الدستور وإقراره عقب ظهور نتيجة الاستفتاء.

اليمن: إعلان تكتل سياسي جديد في عدن لمواجهة الحوثيين

أحمد عبيد بن دغر

«وكالات» : أعلنت مجموعة من القوى السياسية اليمنية، الثلاثاء، تشكيل «التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية» في مدينة عدن، واختير رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيد بن دغر، ممثل المؤتمر الشعبي العام، رئيساً دورياً للتكتل.

وأشار بيان الإشهار إلى التزام التكتل بالدستور والقوانين النافذة، إلى جانب المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية، مؤكداً على مبادئ التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والمواطنة المتساوية، والعدالة، والتوافق، والشراكة، وشفافية العمل.

وحدد التكتل في بيانه أولويات، تتصدرها «استعادة الدولة، وتوحيد القوى الوطنية لمواجهة التمرد والانقلاب»، بالإضافة إلى «حل القضية الجنوبية باعتبارها محورية لإيجاد حلول وطنية شاملة»، مع «تخصيص إطار خاص لها ضمن الحل السياسي النهائي».

وفي حفل الإشهار، اعتبر بن مبارك هذا التكتل «صوتا جديدا، ورؤيةً متجددة، وأداةً للتغيير البناء وجهدا بارزا في السياق الوطني يضاف للجهود التي تسعى لرص الصفوف وتهيئة السبل لإنقاذ اليمن من براثن ميليشيا الحوثي».

وتطرق بن مبارك إلى ما أسماها «الحرب الاقتصادية» التي تشنها جماعة الحوثي، والتي قال إن «آثارها التدميرية تتجاوز تلك الناتجة عن الصراع العسكري، مؤكداً على مواجهة هذه الحرب الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني».

من جهته، دعا رئيس المجلس الأعلى للتكتل أحمد بن دغر الجميع الى الالتحاق بهذا الإطار الوطني الواسع، موضحا أن هذا المكون السياسي اليمني سيوفر أرضية ومنصة وطنية لخوض غمار المفاوضات والحوارات للوصول إلى سلام دائم وعادل يستند إلى مرجعياته الوطنية والإقليمية.

ألمانيا تحشد شبانها وشاباتها للتجنيد

جنود ألمان

«وكالات» : تعتزم الحكومة الألمانية تطبيق نظام تجنيد جديد حيث وافق مجلس الوزراء الألماني في جلسته الأسبوعية أمس الأربعاء، على التعديلات القانونية التي قدمها وزير الدفاع بوريس بيستوريوس.

ويتمثل الهدف المعلن من جانب بيستوريوس المنتمي إلى حزب المستشار أولاف شولتس الاشتراكي الديمقراطي، في إلزام جميع الشباب الذكور الذين سيبلغون 18 عاماً بدءاً من العام المقبل بتعبئة استبيان رقمي للإفصاح عن استعدادهم وقدرتهم على أداء الخدمة العسكرية، ويمكن للشابات أيضاً القيام بذلك.

وكان بيستوريوس قال قبل اتخاذ القرار، إن «قانون الخدمة العسكرية الجديدة سيتيح لنا إعادة إنشاء نظام التسجيل للخدمة العسكرية، والذي لم يعد موجوداً منذ تعليق الخدمة العسكرية الإلزامية في عام 2011. إذا وقعت غداً حادثة تتعلق بالدفاع، فإننا عندئذ لن نعرف من يمكننا أن نستدعيه لأنه لا توجد قاعدة بيانات كاملة».

وأضاف بيستوريوس، «مع تعليق الخدمة العسكرية، تم تدمير نظام التسجيل والمراقبة الخاص بالخدمة العسكرية، على الرغم من أن الدولة ملزمة قانوناً بذلك».

وكانت ألمانيا علقت العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية في عام 2011 بقرار من وزير الدفاع الألماني الأسبق كارل تيودور تسو غوتنبرغ (من الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري)، وذلك بعد استمرار العمل بهذه الخدمة الإلزامية على مدار 55 عاماً، ما كان بمثابة إلغاء فعلي للخدمة العسكرية والخدمة المدنية، حيث تم في الوقت ذاته حل معظم البنى الأساسية الخاصة بالخدمة الإلزامية.

ارتفاع عدد النازحين وزيادة المقابر في ولاية الجزيرة بالسودان

«وكالات» : أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالسودان، الثلاثاء، ارتفاع عدد النازحين السودانيين من ولاية الجزيرة إلى أكثر من 135 ألفا، في حين تقدم السودان بشكوى ضد تشاد بعد اتهامها بتسليح «مليشيات متمردة».

وأشار المكتب إلى تقارير عن وجود أطفال مفقودين أو غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم بين النازحين، وآخرين مصابين بطلقات نارية متعددة واعتقالات تعسفية ومحتجزين في أجزاء من الجزيرة.

وكشف عن وقوع «عنف واعتداء جنسي» ضد الفتيات والمراهقات، أدى إلى انتحار بعضهن.

كما حرقت المحاصيل الغذائية ودمرت أنظمة الطاقة الشمسية التي تعمل على أنظمة إمدادات المياه.

ووثق ناشطون سودانيون، عبر مقاطع مصورة، توافد نازحين من 120 قرية في ولاية الجزيرة إلى مدينة «الفاو» بولاية القضارف (شرق السودان) بعد فرارهم من محاور قوات الدعم السريع.

توافد نازحين فارّين من ولاية الجزيرة بالسودان

من جانبها، قالت منصة «نداء الوسط-ولاية الجزيرة» إن قوات الدعم السريع ما زالت تحاصر 10 آلاف مواطن بمدينة الهلالية لليوم 12 على التوالي.

وبينت أن أعداد الوفيات في المدينة في تزايد، مع وجود مصابين كثر لم يتلقوا العلاج أو الإسعافات اللازمة، فضلا عن حالات التسمم نتيجة تناول مواد غذائية فاسدة وزعت عليهم، وتدهور الحالة الصحية للمرضى وكبار السن والأطفال، وتم تأكيد 40 حالة وفاة حتى اللحظة.

بدورها، كشفت «شبكة أطباء السودان» عن تلقيها تقارير وصفتها «بالمؤلمة» من ناجين؛ تفيد بتصفية قوات الدعم السريع 11 مواطنا عند محاولتهم الخروج من مدينة سنجة بولاية سنار (جنوب شرق السودان)، مشيرة إلى أن قوات الدعم السريع منعت الأهالي من الخروج من المدينة وأجبرت الشباب والأطفال على القتال في صفوفها، بينما يعيش المواطنون في ظروف مأساوية.

وفي سياق متصل، كشف مختبر البحوث الإنسانية في جامعة ييل الأمريكية عن تمدد كبير في مواقع المقابر بشرق ولاية الجزيرة، وسط السودان، وذلك يؤكد ارتكاب قوات الدعم السريع فظائع جماعية ضد المدنيين.

وأكد المختبر أن هذا التوسع مع الأدلة المتاحة يعزز التقارير التي تُفيد بارتكاب قوات الدعم السريع فظائع جماعية واسعة النطاق ضد المدنيين ومجتمعاتهم في ولاية الجزيرة.

وشدد التقرير على أن قوات الدعم السريع نهبت وأتلفت الأسواق والمرافق الطبية في تمبول والشرفة، بالإضافة إلى إحراق الحقول الزراعية عمدا.

وأوضح أن تحليل صور الأقمار الصناعية لمقبرتين في رفاعة يُظهر زيادة سريعة في الاضطرابات الأرضية، بما يتوافق مع تلال الدفن مقارنة بالصور الأرشيفية.

وأشار إلى أن المقبرة الأولى تُظهر زيادة بنحو 80 تلة بين 5 يوليو و31 أكتوبر 2024، بينما زادت المساحة الإجمالية للمقبرة الثانية من نحو 660 مترا مربعا إلى حوالي ألف متر مربع بين 29 سبتمبر و31 أكتوبر 2024.

وتتحدث تقارير حقوقية عن أن ضحايا هجمات الدعم السريع في مناطق شرق الجزيرة يزيد عددهم على ألف قتيل، بينما ينشر الأهالي صورا لأفراد مفقودين من أسرهم.

وشدد على أن هذه النتائج تتوافق مع تقارير تحدثت عن هجوم قوات الدعم السريع على السريحة في 25 أكتوبر المنصرم، الذي أسفر عن مقتل 124 شخصا على الأقل وإصابة 200 آخرين.